

أبرزها الاحتجاجات التي تعصف ببعض الوحدات العسكرية والأمنية

هادي والحكومة يواجهان تحديات كبيرة في إدارة البلاد قبل الانتخابات

السند - صنعاء

يواجه الرئيس اليمني بالإناية عبدربه منصور هادي، صعوبات كبيرة في تنفيذ مهامه، خلال الفترة المتبقية حتى إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، المقررة في 21 فبراير المقبل، أبرزها الاحتجاجات التي تعصف ببعض الوحدات العسكرية والأمنية، والمؤسسات المدنية، وبخاصة في القوات الجوية، التي تتور ضد الأخ غير الشقيق للرئيس علي عبدالله صالح اللواء الركن طيار محمد صالح الأحمر، والاحتجاجات التي ينفذها جنود وضباط جهاز الأمن السياسي (الاستخبارات)، ضد رئيس الجهاز اللواء غالب القمش.



وفي المقابل دعت أحزاب المعارضة في كتلت "اللقاء المشترك"، جميع أعضائها وأنصارها وكل القوى السياسية في المجتمع، للإدلاء بأصواتهم لمرشح الرئاسة التوافقي عبد ربه منصور هادي، وفي بلاغ صحفي حصل "العرب اليوم" على نسخة منه رحب "المشترك"، بالجهود التي يبذلها سفراء الدول الشقيقة والصديقة المعنية بمراقبة تنفيذ الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وكذا الدور الإنساني والأخلاقي الذي قام به المبعوث الأممي جمال بن عمر بهذا الخصوص.

وأشاد "المشترك" بالجهود التي بذلها بن عمر، لدعم وجهة نظر "اللقاء المشترك" وشركائه، لتعديل بنود قانون الحصانة القانونية والقضائية التي منحت كاملة للرئيس علي عبدالله صالح، ومن عملوا معه خلال فترة حكمه في القضايا ذات الطابع السياسي، ليكون تنفيذه ضمن إطار قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، مؤكداً بهذا الصدد الحرص على إجراء مصالحة وطنية شاملة بين أفراد المجتمع تنهي كافة الصراعات السياسية منذ عام 1978، مروراً بحرب صيف 1994، وحروب صعده وانتهاج بالثورة الشبابية الشعبية السلمية وإنصاف وتعويض وجبر ضرر من انتهكت حقوقهم أو عانوا من تلك الصراعات ليغدو المستقبل أكثر أمناً واستقراراً.

وعبر "المشترك" عن ارتياحه للجهود المبذولة من قبل عبدربه منصور هادي، واللجنة العسكرية والأمنية، وحكومة الوفاق الوطني لتنفيذ بنود الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، مشدداً على سرعة إنفاذ المهام الإنقاذية ذات الأولوية في برنامج حكومة الوفاق الوطني، وفي المقدمة منها توفير الخدمات الأساسية للمواطنين (الكهرباء - المياه - المشتقات النفطية)، ومعالجة أوضاع أسر الشهداء ومعالجة الجرحى، والإفراج الفوري عن المعتقلين على ذمة الثورة الشبابية الشعبية السلمية وإزالة المظاهر المسلحة وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار.

وطالبت أحزاب "المشترك"، الحكومة بتشكيل لجنة الاتصال والتواصل للشروع في تنفيذ برنامج حوار واسع مع مختلف المكونات الشبابية والنسوية والشعبية للثورة في مختلف ساحات الحرية وميادين التغيير لإشراكهم في العملية السياسية المناط بها تحديد الملامح الرئيسية لحاضر ومستقبل البلاد وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية التوافقية المبكرة المقرر إجراؤها في 21 فبراير المقبل.

والأمنية لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في موعدها، وبرغم الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني، إلا أنها ما تزال تواجه تحديات كبيرة لجهة إجراء الانتخابات المبكرة في موعدها، وأهم هذه التحديات يتمثل في توفير الأجواء الأمنية والسياسية، التي تضمن إجراء العملية الانتخابية في 21 فبراير، وهو الموعد المحدد سلفاً، وفي جميع المحافظات، بما فيها المحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها جماعات "الحراك" الانفصالية، ومحافظة صعده التي تخضع لسيطرة حركة "الحوثيين".

وقبيل ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، لا يزال اليمن يعيش أوضاعاً أمنية متدهورة، وضعفاً في استعادة الدولة سيطرتها على عدد من المحافظات، بالإضافة إلى استمرار الحروب والمواجهات المتقطعة بين القوات الحكومية، والمسلحين المتشددين في عدد من المحافظات النائية، وفي مقدمتها محافظة أبين (جنوب البلاد)، وسيطرة "الحوثيين" على محافظة صعده وعديد مناطق مجاورة في شمال البلاد.

حيث أعلن قيادي في جماعة "الحوثيين" مؤخراً بأنهم لن يشاركوا في الانتخابات الرئاسية المبكرة، وأنهم يرفضونها جملة وتفصيلاً، منطلقين من موقفهم الرفض للتسوية السياسية الراهنة والمبادرة الخليجية، وقال القيادي في جماعة "الحوثيين" أحمد الرانحي في بيان بهذا الشأن أن مواقف "الحوثيين" ثابتة ولم تتغير بالنسبة للمبادرة الخليجية وما نتج عنها من "حكومة الوفاق الوطني، مشيراً إلى أن الانتخابات الرئاسية في اليمن يرفضها الحوثيون جملة وتفصيلاً.

وأضاف الرانحي إن الحوثيين لن يشاركوا في انتخابات مغلقة (في إشارة إلى تزكية نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي مرشحاً وحيداً للتوافق الوطني)، وأن موقفهم من الانتخابات واضح جداً بما سيقتضيه رفضهم "للمفرغ" الانتخابات الرئاسية، وأنهم متمسكون بالشرعية الثورية والفعل الثوري ولن ينجروا إلى بعض القضايا التي تحرف المسار الثوري.

وكانت عدة فصائل لجماعة "الحراك الجنوبي" المطالبة بالانفصال عن الوحدة اليمنية أكدت بأنها لن تسمح بإجراء الانتخابات في المحافظات الجنوبية، انطلاقاً من موقفها الثابت بحق تقرير المصير لأبناء الجنوب، واستعادة دولة الجنوب المنهوبة في حرب صيف 1994.

"سيكون على يديه مواجهة تحديات ومهام المرحلة الانتقالية التي ستخرج اليمن من هذه الأزمة الطاحنة إلى أفق مشرقة ورحبة صوب بناء الدولة المدنية الحديثة".

وإلى جانب ذلك تتواصل في العاصمة صنعاء المسيرات والتظاهرات اليومية التي ينظمها الشباب المعتصمون في ساحة التغيير أمام مبنى جامعة صنعاء في إطار مواصلة التصعيد ضد قانون الحصانة الذي أقره "البرلمان" مؤخراً، والمطالبة بمحاكمة من ارتكبوا جرائم قتل المتظاهرين في مختلف ساحات الاحتجاج ضد النظام في صنعاء، وبقية المحافظات منذ منتصف فبراير العام الماضي.

ولتهديثه الأجواء العامة أقرت مؤخرا حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة، إطلاق جميع المعتقلين على ذمة التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها اليمن منذ اندلاع "ثورة" التغيير الشبابية، وإغلاق السجون الخاصة وغير القانونية، وفتح تحقيقات في القضايا الجنائية، في حين انتدبت الحكومة وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور للحوار مع الشباب المعتصمين في الساحات في محاولة لإقناعهم بأهمية مضي كل الأطراف السياسية في تنفيذ اتفاق التسوية السياسية للأزمة اليمنية الراهنة في ضوء المبادرة الخليجية، والبتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2014 بهذا الشأن، بحيث تتوفر الأجواء السياسية

صالح يتدخل بطرق مختلفة ومن خلال أقربائه وبعض قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام، في أغلب القضايا ويعترض على الكثير من الإجراءات، ورأت المصادر إن الانتخابات الرئاسية المقبلة، تمثل لهادي المخرج الآمن من عرقلات صالح واعتراضاته.

وتعزز هذه المخاوف أطروحات حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يقول أن استمرار الفوضى الموجودة في العديد من المحافظات اليمنية تهدد بإفشال المبادرة الخليجية خلال الفترة الانتقالية، وعدم إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في موعدها، حيث يتهم حزب المؤتمر شركاءه في التسوية السياسية لنقل السلطة، بالوقوف خلف الاحتجاجات التي تعصف بالعديد من المؤسسات الأمنية والعسكرية.

ودعا عبد الله أحمد غانم رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر في حديث نشرته صحيفة "الميثاق"، في عدد الاثنين، أحزاب "اللقاء المشترك" إلى مراجعة موقفها وأن تتبعد عن تشجيع الممارسات الفوضوية في بعض مؤسسات الدولة والتي امتدت إلى مؤسسة القوات المسلحة، كما طالب حكومة الوفاق الوطني، "بأن تقف وقفة مسئولة لإيقاف هذه الفوضى، لأنها قد تضر نفسها في حال استمرارها".

وقال غانم إن حزبه يعلق آمالاً كبيرة على نائب الرئيس المشير عبدربه منصور هادي ليقود السفينة خلفاً لصالح، والذي

حيث تشهد العاصمة صنعاء تظاهرات ومسيرات يومية للمئات من ضباط وجنود القوات الجوية، وبعض الوحدات العسكرية الأخرى بينها الحرس الجمهوري الذين يطالبون بإقالة قادتهم، بالإضافة إلى مئات الضباط والعناصر الأمنية التي تنتمي لجهاز الأمن السياسي الذين كشفوا عن غطاء "السرية" الذي كانوا يمارسون مهامهم من خلاله بما في ذلك عمليات مكافحة الإرهاب، وملاحقة واعتقال، وقتل عناصر تنظيم "القاعدة" وخرجوا في تظاهرات علنية في صنعاء يطالبون بإقالة رئيس الجهاز اللواء غالب القمش.

وفي الوقت الذي يصعب على هادي، إقناع المحتجين في القوات الجوية وجهاز الأمن السياسي، التوقف عن احتجاجاتهم المطالبة بإقالة الأحمر والقمش، والذين يتهمونهم بالفساد والاستبداد، يصعب عليه أيضاً إقناعهما في الوقت الحاضر، بسبب تعنت الرئيس صالح وقيادات حزب المؤتمر الشعبي العام، ورفضهم أي إجراء يتخذه هادي تجاه هذه القيادات العسكرية، وتعتقد مصادر سياسية يمنية، إن أي قرار قد يتخذه هادي قبل إجراء الانتخابات، قد يتسبب في فشل التسوية السياسية لنقل السلطة سلمياً، خاصة إذا كان الإجراء يتعلق بأحد أقرباء صالح.

وتقول المصادر إن الرئيس صالح، وبرغم سفره إلى أميركا، ونقل صلاحياته لهادي، إلا أنه ما يزال يشكل عقبة كائناً، أمام إدارة هادي للبلاد نيابة عنه، مشيرة إلى أن

